



الفصل الثامن
كتابة المذكرات القانونية

obeykandi.com

المذكرات القانونية وصحة الدعوى

أولاً : المؤهلات والأدوات اللازمة لتنمية مهارات الكتابة القانونية.

أ - المؤهلات اللازمة للكتابة القانونية :

يتعين أن يكون الشخص الذي سيقوم بالكتابة القانونية مؤهلاً بالمؤهلات التالية :

١ - الحصول على ليسانس الحقوق أو أي شهادة في القانون سواء كان في دولة عربية أو دولة أجنبية.

٢ - إجادة اللغة التي سيقوم بالكتابة القانونية بها.

٣ - التدريب مدة لا تقل عن سنتين في مكتب محام أو إدارة قانونية على الكتابة القانونية

ب - الأدوات اللازمة لتنمية مهارات الكتابة القانونية :

يتعين أن يقوم الشخص الذي يريد تنمية مهاراته في الكتابة القانونية بالاستعانة بالأدوات الآتية :

١ - القوانين والأنظمة داخل الدولة.

٢ - المذكرات الإيضاحية والقواعد التفسيرية للقوانين.

٣ - كتب الفقه الشارحة لأحكام القوانين والأنظمة سواء كانت باللغة العربية أو اللغة الأجنبية.

٤ - أحكام المحاكم الوطنية في دعاوى عن تنفيذ القوانين وبالذات

أحكام المحاكم العليا أيضاً كان مسماها (نقض - المجلس الأعلى للقضاء - محكمة التمييز).

٥ - الاتفاقات الدولية بالبيع الدولي والنقل الدولي والتحكيم التجاري.

٦ - مراجعة العقود النموذجية المعدة من غرفة التجارة الدولية أو الفيديك.

- ٧ - مراجعة أحكام التحكيم التجاري الدولي.
- ٨ - مراجعة المجالات القانونية سواء داخل الدولة أو نشرات غرفة التجارة الدولية.

ثانياً : الأصول والشروط الفنية للكتابة القانونية :

الصياغة القانونية هي أداة للتعبير عن المعنى المراد ووسيلة للتحقق المتبادل والتواصل بين طرفي العلاقة القانونية لذلك يتعين على الشخص الذي سيقوم بالكتابة القانونية أن يستند للأصول والشروط الفنية لهذه الكتابة وهي :

- ١ - أول هذه الشروط أن يكون الشخص ملماً بقواعد اللغة التي سيحرر بها الوثيقة القانونية حتى يستطيع أن يكتب الوثيقة بأسلوب محدد واضح كما يتعين عليه أن يكون ملماً بمصطلحات هذه اللغة وأساليب كتابتها.
- ٢ - فهم الموضوع الذي سيحرر عنه الوثيقة القانونية أو البحث القانوني.
- ٣ - الإلمام بالقواعد والنظم المتعلقة بموضوع الوثيقة التي ستحرر أو البحث.

- ٤ - الإلمام بتفسير الفقهاء للنظم والقوانين المتعلقة بموضوع الكتابة.
- ٥ - معرفة أحكام المحاكم العليا في موضوع الكتابة.
- ٦ - معرفة الاتفاقات الدولية المتعلقة بموضوع الكتابة.
- ٧ - الإلمام ومراجعة مذكرات قانونية سبق كتابتها في هذا الموضوع للاسترشاد بها.

- ٨ - وتختلف الصياغة القانونية بالنسبة للمحرر وموضوعه فصياغة العقد تختلف عن إعداد مذكرة بحث قانوني وتختلف عن مذكرة دفاع تقدم

لعدالة المحكمة فلكل من هذه المحررات قواعد وأصول بالنسبة لشكل تحريرها والمضمون التي ترد به.

٩ - يتعين على الشخص الذي يقوم بالكتابة القانونية الإلمام والتقيد بالمصطلحات القانونية سواء المحلية أو الدولية حتى تكون الصياغة دقيقة محددة.

ثالثاً : تنمية المهارات في كتابة الموضوعات :

١ - الاستشارة القانونية :

يتعين عند كتابة استشارة قانونية أن تتضمن المذكرة المحررة بالبيانات الآتية :

أ - موضوع الاستشارة: ويكتب في صدر المحرر.

ب - موجز للوقائع: ويثبت تحت هذا البند الإجراءات التي اتبعت لتصل الاستشارة إلى الشخص القانوني المكلف بإبداء الرأي القانوني.

ج - الإجراءات: ويحدد فيها الإجراءات التي اتبعتها الباحث للوصول للمصادر التي سوف يستند إليها في الرأي القانوني.

د - الرأي القانوني: ويحرر فيه الموضوع والرأي القانوني مسبباً أي مستنداً لنصوص قوانين أو نظم وتفسيرات فقه وأحكام محاكم.

هـ - النتيجة: يدون بها الرأي القانوني الذي وصل إليه طبقاً للبند السابق مع توصياته.

٢ - كتابة مذكرة في تحقيق إداري :

يجب أن تتضمن المذكرة المتعلقة بنتيجة تحقيق إداري البيانات الآتية:

- أ - موضوع التحقيق ويحرر في صدر المذكرة.
- ب - أسماء المخالفين ووظائفهم والمخالفة المنسوبة لكل منهم والمادة التي تنطبق عليها في لائحة الجزاءات.
- ج - ملخص الوقائع ويحرر فيه وقائع وإجراءات المخالفة وقرار السلطة التي طلبت الإحالة للتحقيق.
- د - ملخص أقوال الشهود.
- هـ - ملخص أقوال المخالفين.
- و - الرأي: ويحرر فيه الرأي القانوني مسبباً أي مستنداً لوقائع تنطبق عليها مواد من لائحة الجزاءات.
- ز - النتيجة: وهي الرأي الذي وصل إليه المحقق مع التوصيات.

٣ - المقالة القانونية والتقرير القانوني :

يجب أن تتضمن المقالة القانونية البيانات الآتية :

- أ - الموضوع.
- ب - ملخص الوقائع.
- ج - الرأي القانوني.
- د - النتيجة وهي الرأي القانوني مع التوصية.

٤ - الدراسة أو البحث القانوني :

أ - كيفية اختيار موضوع البحث القانوني :

يتعين اختيار موضوع البحث في مسألة جديدة لم يسبق لأحد أن أعد عنها بحثاً قانونياً أو كان هناك بحث سابق ويتجه الباحث إلى رأي ونتيجة مخالفة للرأي والنتيجة في البحث الأول. يتعين أن تكون النتيجة التي سيصل إليها الباحث قابلة للتطبيق العملي وتفتح مجالاً لموضوعات جديدة تكون صالحة لأبحاث قانونية.

ب - شكل البحث :

يجب أن يتضمن البحث التقسيمات الآتية :

- ١ - عنوان البحث.
- ٢ - المقدمة.
- ٣ - باب تمهيدي.
- ٤ - باب خاص بالموضوعات التي يتعرض لها موضوع البحث والرأي القانوني في هذه الموضوعات.
- ٥ - باب خاص بمناقشة الآراء القانونية التي سبق إبدائها في موضوعات البحث وانتقادها بأسباب قانونية قوية ثم الانتهاء للرأي القانوني الذي يبيده الباحث.
- ٦ - باب خاص بالتطبيقات العملية للرأي القانوني الذي وصل إليه الباحث على الموضوعات المتعلقة بالبحث.
- ٧ - نتيجة البحث والتوصيات.
- ٨ - قائمة المراجع التي استند إليها الباحث للوصول إلى رأيه القانوني.

٥ - التعليق على الأحكام القانونية :

يتعين أن تتضمن كتابة تعليق على حكم قضائي البيانات الآتية :

أ - منطوق الحكم.

ب - موجز لوقائع الدعوى.

ج - أسباب الحكم.

د - إبداء الرأي القانوني دون انتقاد حكم المحكمة ولو كان الرأي مخالفاً لما انتهت إليه المحكمة في أسبابها.

رابعاً : اختيار موضوع البحث القانوني :

يشترط لاختيار موضوع للبحث القانوني أن يتضمن الشروط التالية :

١ - أن يكون الموضوع جديداً لم يسبق لأحد أن قدم بحثاً عنه أو أن يكون قد سبق لأحد عمل بحث عنه ولكن الباحث سوف يتجه لرأي ونتيجة مخالفين لما سبق أن أبداه الأول.

٢ - أن يكون الرأي القانوني الذي سيصل إليه الباحث قابلاً للتطبيق

العملي.

٣ - يفتح الرأي القانوني لموضوع البحث موضوعات جديدة تصلح لعمل

أبحاث قانونية عليها.

خامساً : أسلوب وقواعد إجراءات كتابة البحث القانوني:

يتعين لكتابة بحث قانوني اختيار موضوع جديد لم يسبق لأحد أن أجرى بحثاً قانونياً عنه.

بعد اختيار الموضوع نبدأ في تجميع كافة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالموضوع وكذلك كتب الفقه التي تعرضت للموضوع أو الموضوعات المرتبطة به.

- يتم تجميع أحكام المحكمة العليا بشأن هذا الموضوع.
- يتم تجميع كافة المجالات التخصصية التي كتبت عن هذا الموضوع.

- يتم دراسة كل هذه المسائل ثم نبدأ في إعداد خطة البحث.
- بعد إعداد الخطة يتم البدء في الكتابة طبقاً للخطة ويمكن تعديل الخطة إذا ما تبين من الكتابة ضرورة هذا التعديل.

- بعد الانتهاء من الكتابة نترك البحث فترة زمنية قصيرة ثم نعيد قراءته وسوف نكتشف ضرورة إجراء بعض التعديلات سواء في التقسيمات أو أسلوب العرض.

- يراجع البحث لغوياً حيث يصبح صالحاً وهذه هي أهم الخطوات التي يتعين مراعاتها عند كتابة بحث قانوني.

سادساً : صياغة وتصميم المذكرات القانونية وصحف الدعاوى:

- ورش عمل.
- إرشادات من المشرفين.